

صندى المحاكم

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar



نشرة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للقضاء - فبراير 2025 - العدد 27



المحاكم تستهل لقاءها السنوي بتحديد أولويات 2025



الإصلاح بين الناس من أجل القربات

ص «27-24»



موقع إلكتروني لمحكمة الاستثمار والتجارة

ص «23-22»



افتتاح مركز الخدمات القضائية في الخور

ص «16»

التوثيق الأسرية تنفذ 10764 طلباً
ص «13»



المشاركة بأسبوع التحكيم الخليجي الأول
ص «15»



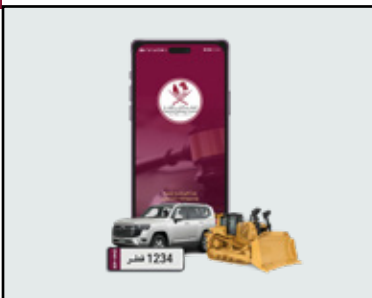
متابعة الإجراءات القضائية إلكترونياً
ص «21»



رسوم جديدة لـ «طلبات التنفيذ»
ص «28»



مبادرات لاحتواء النزاعات الأسرية
ص «32»



12 مليون ريال حصيلة 3 مزادات
ص «35»

نشرة دورية داخلية
تصدر عن المجلس
الأعلى للقضاء - قطر

حصة المهندي

مدير إدارة العلاقات
العامة والاتصال

علي الكبيسي

رئيس قسم
العلاقات العامة

أحمد مشاهد نواره الملا

إشراف

معاذ محمد تصوير

سارة المهندي مزنة الشمري

توزيع

للتواصل والمشاركة:

44575361

proffice@sjc.gov.qa

العطاء بلا حدود جوهر العمل في منظومة العدالة

كلنا نعلم أن العدالة ليست فقط ركيزة من ركائز الدولة، بل هي جوهر تقدمها واستقرارها. وعلى مر الأعوام، حرص المجلس الأعلى للقضاء على أن يكون منارة تُرسي دعائم الإنصاف والعدل في المجتمع القطري. من خلال تطوير التشريعات، وتعزيز الكفاءة القضائية، وضمان الشفافية في المعاملات، يواصل المجلس أداء دوره الحيوي كصمام أمان يضمن حقوق الجميع ويعزز ثقة الأفراد والمؤسسات بالنظام القضائي.

إن العطاء هو جوهر العمل في منظومة العدالة، وهو ما يُميّز موظفي المجلس الأعلى للقضاء. العطاء يعني تقديم الأفضل، سواءً في خدمة الجمهور أو في دعم زملائنا والعمل كفريق واحد. القدرة على العطاء ليست مرتبطة بالموارد فقط، بل تتجسد في التزامنا اليومي بالعمل بجدية وإخلاص، مع الحرص على تقديم خدمات قضائية تعكس أعلى معايير الجودة والشفافية.

إن الصورة الإيجابية التي يحملها الجمهور عن المجلس الأعلى للقضاء هي نتيجة لجهود مستمرة في تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. نفخر بثقة المجتمع واعتباره للمجلس شريكاً أساسياً في حماية الحقوق وتحقيق العدالة. وفي هذا السياق، نواصل العمل على رفع مستوى رضا الجمهور من خلال التفاعل المستمر، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والاستماع إلى احتياجاتهم بفعالية وسرعة.

جميع الزملاء هنا هم رأس المال الحقيقي للمجلس الأعلى للقضاء. ومن هنا، نوجه لهم الدعوة للاستمرار في العمل بإخلاص واجتهاد، وتبني الإبداع والابتكار في جميع جوانب عملهم. فالإبداع هو المحرك الأساسي للتطوير، ويُعد التفكير خارج الصندوق ضرورة لمواكبة المتغيرات وتحقيق التميز. ونثق أن المجلس سيظل داعماً لمسيرتهم المهنية، ملتزماً بتوفير بيئة عمل تحفز على التميز والتفوق.

في عصر الثورة الرقمية، يواجه المجلس الأعلى للقضاء تحديات جديدة تتعلق بتبني التقنيات الحديثة وتأمين البيانات وتطوير الأنظمة الرقمية لخدمة العدالة. ومع ذلك، نعتبر هذه التحديات فرصة لتعزيز مرونتنا وقدرةنا على التطور.

أخيراً، أجدد الدعوة للمشاركة في «صدى المحاكم» وهي مجلة تمثل منصة تفاعلية تسلط الضوء على الإنجازات داخل المجلس وأبرز الأخبار الهامة التي يتم رصدها من المحاكم والإدارات المختلفة. كما أن باب المشاركة بالأفكار والمقترحات والمقالات مفتوح للجميع لإثراء محتوى مجلتكم الشهرية.

المحاكم تعقد لقاءها السنوي للموسم القضائي الحالي بحضور سعادة
رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز

المنظومة القضائية القطرية ترسخ سيادة القانون وتعزز العدالة الناجزة



**التوسع بالربط الحكومي
مع الجهات ذات الاختصاص**

**استكمال تجهيز المقار
الدائمة وتشغيل فرع الخور**

**إعلان الأولويات
التشغيلية والتطويرية**

مع مختلف الجهات والمؤسسات، ذات الصلة بطبيعة عمل المجلس، وتحديث البنية التحتية للمحاكم ومرافقها المختلفة، فضلاً عن مواكبة الذكاء الاصطناعي، وأتمتة الخدمات ضمن مسيرة التحول الرقمي المنشود.

وخلال هذا اللقاء، الذي شهد حضور سعادة الدكتور حسن بن لحدان

إلى تحقيقها منذ تدشين المبادرة الوطنية في العام 2019 حتى يومنا الحاضر، وعلى إثرها حقق المجلس مجموعة كبيرة من الإنجازات والرؤى الاستراتيجية على مدار 5 مواسم قضائية مضت، وأبرزها ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز تجربة القضاء المتخصص، والتوسع في عمليات التكامل والربط الحكومي

شهد مبنى حزم المرخية يوم الثلاثاء، 14 يناير 2025، انعقاد لقاء المحاكم للموسم القضائي الحالي 2024 - 2025، الذي استعرضت فيه الأهداف التي سعى المجلس

تفعيل بدائل التقاضي لحل المنازعات

ساهمت بشكل ملحوظ في ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتعزيز سبل الوصول إلى العدالة الناجزة والنافذة، فضلاً عن تحسين جودة أداء المحاكم والارتقاء بمسيرة عملياتها التشغيلية كماً ونوعاً، خلال السنوات الخمس الأولى من عمر المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة.

التحول بإجراءات الملف الجنائي النموذجي

خلال اللقاء استعراض تطورات التكامل الحكومي ومستجدات الربط الإلكتروني، ومشروعات الذكاء الاصطناعي الجاري العمل عليها، بالإضافة إلى إحصاءات عامة عن عدد دعاوى 2024 وما قبل، وإنجازات التوثيق الأسرية والتركات، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بطبيعة عمل المحاكم والمنظومة القضائية، والتي بدورها

استراتيجية متكاملة لتطوير المنظومة القضائية

الحسن المهدي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمة التمييز، إلى جانب أعضاء المجلس ورؤساء المحاكم والإدارات القضائية وقضاة مكتب المتابعة. استعرض المتحدثون عدداً من المحاور الرئيسية، وأهمها استراتيجية 2025-2030، واستعدادات المجلس للمشاركة بجائزة التميز الحكومي. كما تم



استعراض استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء 2030 - 2025

التجارية والاستثمارية، ورفع مقترح المحكمة العقارية المتخصصة، وتفعيل قانون التركات، وغيرها من الإنجازات على صعيدي التحول الرقمي ومواكبة الذكاء الاصطناعي. وذكرت السيدة ميثه النعيمي، بأن وثيقة استراتيجية 2030 - 2025 تهدف إلى تقديم استراتيجية شاملة،

فصل مرتفعة في الدعاوى بلغت 99 بالمئة، وإطلاق محاكمات اليوم الواحد ونظام التقاضي عن بُعد، وإصدار 6 قوانين من الحزمة التشريعية لتطوير المنظومة القضائية، ورفع 6 مقترحات تعديل تشريعي، بالإضافة إلى تشغيل أول محكمة متخصصة بالمنازعات

واستهلت اللقاء السيدة ميثه النعيمي، وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب الرئيس، بتقديم موجز تعريفي عن استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء، وأبرز إنجازات المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة، خلال الفترة من 2019 إلى 2024، والتي تتمثل بتحقيق نسب



تحقيق الريادة القضائية وتعزيز الشفافية والاستقلالية والتميز الرقمي أبرز النتائج المستهدفة

الاستراتيجية تستهدف تحقيق 4 نتائج رئيسية

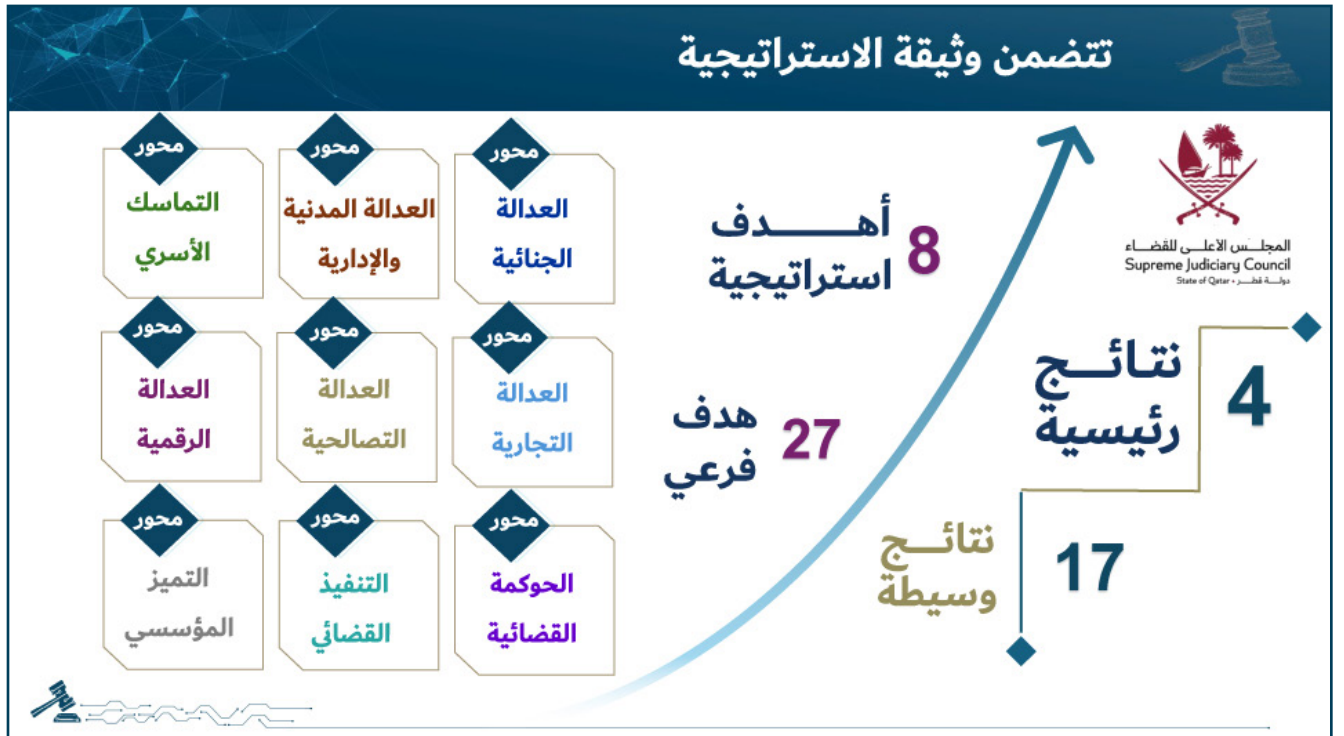
التصالحية، والعدالة الرقمية، والتماسك الأسري، والحوكمة القضائية، والتنفيذ القضائي، والتميز المؤسسي.

وأشارت إلى أن النتائج الرئيسية المأمولة تتمثل بالريادة القضائية والمؤسسية محلياً وعالمياً، وتعزيز الشفافية والنزاهة والاستقلالية، وتقليل اللجوء للتقاضي، والتميز القضائي الرقمي.

المجلس على التكيف مع التحديات والفرص المتغيرة، والحفاظ على التزامه بالتميز القضائي والتنمية المستدامة.

وقالت إن الوثيقة تتضمن 8 أهداف استراتيجية، و27 هدفاً فرعياً، وتركز على تحقيق 4 نتائج رئيسية، و17 نتيجة وسيطة، وتغطي 9 محاور، هي: العدالة الجنائية، والعدالة المدنية والإدارية، والعدالة التجارية، والعدالة الرقمية، والتميز المؤسسي، والشفافية والنزاهة، والريادة القضائية، والحوكمة القضائية، والتنفيذ القضائي، والتميز المؤسسي.

تضمن توافق التوجه الاستراتيجي للمجلس مع رؤيته ورسالته وقيمه، وتسعى إلى تحديد المجالات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية، لضمان تنافس المبادرات والمشاريع معاً، ما يسهم في توجيه اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد بشكل فعال، من خلال تقديم خارطة طريق واضحة، لا سيما وأن الوثيقة تتيح المتابعة والتقييم المستمر لقياس التقدم المحرز، مما يساعد





التواصل مع أفراد المجتمع وضمان إيصال العدالة للجميع، وأخيراً إعداد وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي بالمنظومة خلال 5 سنوات تدعم النتائج المستهدفة للمجلس.

والابتكار في الأداء المؤسسي بالمنظومة القضائية، والتوسع بإطار التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والعالميين، وتفعيل بدائل التقاضي بإجراءات المحاكم، ودعم مستويات الشفافية والثقة في النظام القضائي، ورفع جودة

وعن الأهداف الثمانية الاستراتيجية الرئيسية للمجلس، فقد لخصتها السيدة ميثه النعيمي في؛ ترسيخ سيادة القانون وتعزيز القضاء المتخصص، وتحقيق معيارية الحسم السريع للقضايا وتنفيذ الأحكام، وبناء ثقافة التميز

الأهداف الاستراتيجية المحققة للنتائج الرئيسية والوسيلة

تم تطوير ثمانية أهداف استراتيجية رئيسية للمجلس الأعلى للقضاء من خلالها يتم الوصول لتحقيق النتائج الرئيسية المستهدفة من استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء ...



المشاركة بجائزة التميز الحكومي

فئات تتوزع على 4 جوائز رئيسية، و3 فرعية تخصصية، بهدف التركيز على الأداء الكلي للجهات والأداء التخصصي المتميز، مشيرة إلى أن برنامج قطر للتميز الحكومي يتكون من: 4 محاور، و10 معايير رئيسية، و38 معياراً فرعياً.

والموظفين على التنافس في تطبيق أعلى معايير الجودة والتطوير والتميز في الأداء، من خلال تكريم الإنجازات والجهود المتميزة لجميع الفئات المساهمة في تحقيق الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030. وذكرت السيدة عائشة الخليفة بأن الجائزة تتكون من 7

بدورها، تطرقت السيدة عائشة الخليفة، مدير إدارة التخطيط والجودة، في كلمتها للحديث عن استعدادات المجلس للمشاركة بجائزة التميز الحكومي، مشيرة إلى أن الجائزة تهدف إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء الحكومي، وتشجيع الجهات الحكومية

تساهم جائزة قطر للتميز الحكومي في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030



وتهدف الجائزة إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء الحكومي، وتشجيع الجهات الحكومية والموظفين على التنافس في تطبيق أعلى معايير الجودة والتطوير والتميز في الأداء، من خلال تكريم الإنجازات والجهود المتميزة لجميع الفئات المساهمة في تحقيق الرؤية الوطنية لدولة قطر

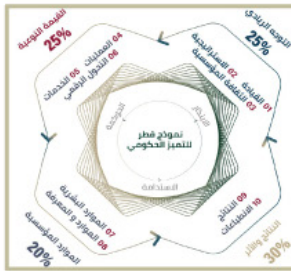
أطلق ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي برنامج قطر للتميز الحكومي. إمتثالاً لإقرار حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورحمة) رقم (63) لسنة 2023 بإنشاء جائزة قطر للتميز الحكومي.

7

تتألف جائزة قطر للتميز الحكومي من سبع فئات تتوزع على أربع جوائز رئيسية وثلاث جوائز فرعية تخصصية؛ بهدف التركيز على الأداء الكلي للجهات والأداء التخصصي المتميز



يناير - سبتمبر



جوائز فرعية تخصصية

3

يتم منحها للوزارات والجهات الحكومية التي تحقق أعلى مجموع درجات في كافة معايير نموذج قطر للتميز الحكومي



4

جوائز رئيسية

(جائزة ارتفاع وجائزة التميز)

عدد (2) جائزتان للوزارات

عدد (2) جائزتان للجهات

التوسع بالتكامل الحكومي والربط الإلكتروني



وعن خدمات الربط المستقبلية مع نظام محاكم، أشارت إلى أن نقاط الربط المعتمدة في النصف الأول من 2025، هي: 14 خدمة مع النيابة العامة، و4 مع بنك قطر الوطني، و8 مع نظام التوثيقات الأسرية، و6 مع وزارة الداخلية، و6 مع وزارة التجارة والصناعة. فيما تشمل نقاط الربط في الخطة المستقبلية الوزارات التالية: العدل، والداخلية، العمل، والبلدية والبيئة، والتجارة والصناعة، بالإضافة إلى ديوان الخدمة والتطوير الحكومي، ومصرف قطر المركزي، والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، والهيئة العامة للضرائب، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية.

أن هناك 38 خدمة مع 5 جهات جاري ربطها مع نظام محاكم خلال العام الحالي، و102 خدمة مع 29 جهة سيتم ربطها على مدار 3 سنوات مع النظام المركزي للربط. وأوضحت السيدة أسماء السفيران عدد الخدمات الفعالة على نظام المحاكم، وجاءت كالتالي: خدمة واحدة مع كل من وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الصحة العامة، وبنك قطر الوطني، وفودافون، و3 خدمات مع كل من مصرف قطر المركزي وبنك قطر، و5 مع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ووزارة العدل، و15 مع النيابة العامة، و11 مع نظام أمانات، و6 مع التوثيقات، و7 مع وزارة الداخلية.

أما على صعيد برنامج التكامل الحكومي والربط الإلكتروني للأنظمة مع الجهات ذات الاختصاص، فقد ذكرت السيدة أسماء السفيران، رئيس قسم العدالة الإلكترونية، أن عدد الخدمات مع الجهات الفعالة على أنظمة المجلس وصلت لـ 59 خدمة مع 12 جهة على نظام المحاكم، منها 45 خدمة مع 8 جهات على نظام الذمة المالية من خلال الربط المركزي، مشيرة إلى

إطلاق 5 خدمات ذكية جديدة قريباً



الواتساب والروبوت، فسيوفر المجلس قناة سهلة للمراجعين لتقديم بعض الخدمات بعناية تامة بناء على معايير محددة، كعدد مرات طلب الخدمة، وسهولة تقديمها، وعدد البيانات والوثائق المطلوبة لتقديمها، واستقرار الخدمة في البيئة الحية.

ولفتت السيدة فاطمة النعيمي، إلى أنه سيتم البدء بـ 5 خدمات ذكية، وهي: خدمة إيداع مذكرة، وإلغاء منع السفر، وتجديد من الشطب، وفتح باب مرافعة، والاستعلام عن الدعاوى، لافتة في السياق ذاته إلى الخطوات المتخذة على صعيد أداة المساعد الذكي «كوبايلوت»، والتي تم تطبيقها لزيادة إنتاجية منتسبي المجلس، حيث تم عقد أكثر من 30 ورشة وجلسة عمل، استفاد منها أكثر من 300 متدرب، والحصول على 2000 رخصة.

الدعوى وأوجه التشابه بينهما، ونسخ الحكم مع إمكانية التعديل. أما الحالة الثالثة، فتتمثل بتوقع الحاجة لانتداب خبير، وسيتمكن القاضي من خلال الاستعانة بالمساعد الذكي من معرفة مدى حاجة الدعوى لانتداب خبير، وذلك من خلال مقارنة بياناتها مع الدعاوى المتوفرة في النظام.

وأشارت السيدة فاطمة النعيمي إلى أن حالات استخدام التقنيات الذكية تنقسم إلى خدمات الذكاء الاصطناعي والواتساب والروبوت للمراجعين، وتهدف الحالة الأولى المتعلقة بالبوابة الإلكترونية إلى تسهيل عملية تقديم الخدمات، وزيادة وعي المراجعين بالخدمات المتوفرة على بوابة المحاكم، حيث يمكن للمراجع التحدث مع الروبوت الذكي للوصول إلى الخدمة المناسبة، بناء على قواعد وبيانات معرفية. أما فيما يخص خدمات

من جانبها، لخصت السيدة فاطمة النعيمي، رئيس قسم التطوير والنظم بإدارة نظم المعلومات، أبرز استخدامات الذكاء الاصطناعي من قبل السادة القضاة، وتتمثل بـ 3 حالات بواسطة تقنية «تشات بوت»، التي توفر خدمة الكتابة والصوت، والعمل جار لاستكشاف حالات تساعد على تسهيل الإجراءات، حيث يمكن مساعد القاضي الذكي من تلخيص بيانات الدعاوى والوثائق المتعلقة بها، وتمكن هذه الحالة السادة القضاة من طرح الأسئلة على المساعد، ليقوم بالبحث عن الإجابات في ملخص الدعوى.

وتتمثل الحالة الثانية في توقع الأحكام، حيث يمكن المساعد الذكي القاضي من الحصول على أحكام الدعاوى الأكثر تشابهاً مع الدعاوى قيد البحث، كما يمكن القاضي من الحصول على ملخص

10764 طلباً نفذته التوثيقات الأسرية بغضون 7 أشهر



وعن إنجازات التوثيقات الأسرية والتركات، قال سعادة القاضي الدكتور خالد الرومي، رئيس إدارة التوثيقات الأسرية، إن الإدارة نفذت خلال الفترة من 1 يونيو 2024 ولغاية 13 يناير 2025، حوالي 10764 طلباً، تم إنجاز نحو 134 طلباً منها من خلال تقنية الاتصال المرئي، في حين بلغ إجمالي التركات التي تم تسويتها رضائياً منذ 2023 حتى يناير 2025 حوالي 1795 تركة. وأشار سعادة القاضي الدكتور خالد الرومي إلى أن شهادة استمرارية الزوجية حلت في المرتبة الأولى بـ 2513 شهادة، من إجمالي الطلبات المنفذة، فيما جاءت ثانياً شهادة تصديق على عقد زواج خارج الدولة بـ 2127 شهادة، وثالثاً شهادة إثبات عدم زواج بـ 2058 شهادة، ورابعاً عقد الزواج بـ 1699 عقداً، وجاءت في المرتبة الأخيرة شهادة عدم ممانعة من استخراج جواز سفر بشهادة واحدة فقط.

2023
2024
يناير 25

1795

تسوية التركات رضائياً

1/6/2024
13/1/2025

134

إتمام الطلبات
من خلال الاتصال المرئي

1/6/2024
13/1/2025

10764

إجمالي الطلبات المنفذة

الإشادة بجهود منتسبي السلك القضائي والإداري في دعم المنظومة



المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة، ويحقق تطلعات المجلس في جعل المنظومة القضائية الوطنية بمصاف النظم المتطورة.

والإدارية والتقنية وغيرها، والتي كان لها دور كبير في دعم مسيرة العدالة الوطنية، وتحسين جودة أحكامها ومخرجاتها وقراراتها القانونية والقضائية، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، ويخدم أهداف المأمولة من

وقد اختتم اللقاء بإشادة سعادة الدكتور حسن بن لحدان الحسن المهندي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمة التمييز، بجهود كافة منتسبي السلك القضائي، بمختلف درجاته واختصاصاته، ووحداته الفنية

المجلس الأعلى للقضاء يشارك كضيف شرف في الاجتماع الثامن للمحاكم للدستورية



ويسعى الاجتماع رفيع المستوى إلى تعزيز سبل التعاون القضائي الدستوري بين الدول الإفريقية، ومناقشة التحديات التي تواجهها وتحقيق العدالة التي تستهدفها أجنات الاتحاد الإفريقي للتنمية، بما يضمن حقوق الشعوب والدول الإفريقية.

ويعد حواراً مفتوحاً لمناقشة القضايا الدستورية والقانونية، وتبادل الأفكار، والخبرات بين المؤسسات الدستورية في القارة السمراء، وتعزيز القيم الدستورية التي من

بين 26 - 29 يناير 2025. وجاءت مشاركة دولة قطر بالاجتماع، كضيف شرف، وضم وفوداً من 35 دولة إفريقية، و5 منظمات دولية، ودولاً أوروبية وآسيوية، شاركت فيه بصفة مراقب، بهدف تعزيز التعاون القضائي بالقارة الإفريقية. وعقد اجتماع القاهرة لأول مرة في 2017، وفي 2023 عقدت النسخة السابعة منه، وركزت آنذاك على حماية الخصوصية في ظل التحولات الرقمية.

شارك سعادة الدكتور حسن بن لحدان الحسن المهندي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، باجتماع القاهرة الثامن رفيع المستوى لرؤساء المحاكم الدستورية والمحاكم العليا والمجالس الدستورية الإفريقية، الذي عقد في جمهورية مصر العربية الشقيقة، خلال الفترة



شأنها حماية الحقوق والحريات. محمد الكبيسي نائب رئيس
وضم الوفد كلاً من سعادة القاضي محكمة التنفيذ، وسعادة القاضي
عبدالله العامري نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي.

المشاركة بأسبوع التحكيم الخليجي الأول



لتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون، ما يدعم جهود التنمية المستدامة. ويمثل الأسبوع خطوة نحو تطوير بيئة الأعمال والاستثمار بالمنطقة وتعزيز مكانة دول الخليج كمركز قانوني. وعلى هامشه، تم تكريم سعادة القاضي خالد العبيدي، ضمن 100 شخصية من رواد العمل القانوني.

عبدالعزیز الخلیفی قاضي أول بمحكمة الاستئناف، وسعادة القاضي محمد السليطي نائب أول للرئيس بالمحكمة الابتدائية. وناقش الأسبوع موضوعات الطاقة، والنقل، والإسكان، والمشاريع الهندسية الكبرى. ويعد الحدث، الذي نظمه مركز التحكيم التجاري الخليجي، منصة

شارك وفد من المجلس الأعلى للقضاء برئاسة سعادة القاضي خالد العبيدي، رئيس محكمة الاستثمار والتجارة بأسبوع القانون والتحكيم الخليجي الأول، الذي عقد في مملكة البحرين، خلال الفترة بين 26 - 30 يناير 2025، بحضور 2000 مشارك من 20 دولة. وضم الوفد سعادة القاضي

افتتاح لـ «مركز الخدمات القضائية» بالخور



قياسي، حتى لا يتكبد المراجع عناء الحضور إلى مقرات المحاكم، وتوفير هذه الخدمات قرب مناطق إقامتهم، بعيداً عن مركزية الخدمة.



وسجل الفرع إقبالاً من المراجعين في يومه الأول حيث استقبل أول مراجع من المقيمين.

ظهراً. وسيساهم الفرع، الذي يعد الثاني بعد فرع حزم المرحية، في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، ويأتي في إطار عمليات التحديث المستمر التي شرع في تنفيذها منذ 2019، سعياً لبناء منظومة رائدة محلياً وعالمياً، ويواكب النهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر على كافة الأصعدة. وراعى المجلس تزويد الفرع بكافة التجهيزات وذلك لتمكينه من تأدية مهامه على أكمل وجه، وضمان حسن سير العمل، وتسريع آلياته بشكل يكفل تحقيق العدالة الناجزة، ويرسخ مبدأ سيادة القانون. ويترجم الفرع حرص المجلس على مواكبة رؤية قطر الوطنية 2030، في جعل كافة خدمات المنظومة القضائية بمتناول اليد، سواء كان ذلك من خلال مراعاة التوزيع الجغرافي للمحاكم، أو من خلال التوسع في أتمتة الخدمات، من باب تبسيط إجراءات الحصول عليها في زمن

افتتح المجلس الأعلى للقضاء مركز الخدمات القضائية فرع الخور في الثالث من فبراير 2025، بعد استكمال متطلبات تشغيل الفرع، الذي يأتي ضمن المحور اللوجستي لاستراتيجية تطوير المنظومة القضائية 2025 - 2030، وفي إطار المبادرة الوطنية لتطوير العدالة، بما يخدم أهداف المجلس الرامية إلى تيسير الحصول على الخدمات ومراعاة توزيعها الجغرافي لتغطي كافة المناطق. وسيقدم الفرع مجموعة متنوعة من الخدمات، أبرزها: «خدمات إدارة التوثيق الأسرية»، بالإضافة إلى خدمة طلب افتتاح دعوى جديدة، على أن تكون ساعات العمل فيه من الأحد إلى الخميس، من 7:30 صباحاً - 1:00

المشاركة تجسد التعاون القضائي بين البلدين

المجلس يشارك بمراسم افتتاح اليوم القضائي الماليزي

لعام 2010، وتم توثيقها بتوقيع مذكرتي تعاون في مسائل الحلول التقنية الذكية ودمجها بالدورة الإجرائية القضائية، وبناء قدرات القضاة في الجوانب التخصصية لفض المنازعات، وتبادل الخبرات القضائية.

التميز، والقاضي محمد آل إبراهيم، والقاضي الدكتور ناصر الكواري، والقاضي عبدالله المالكي، والقاضي محمد الدوسري، بالإضافة إلى السيد سعود المطاوعة. وتعكس هذه المشاركة العلاقات الثنائية بين أجهزة القضاء في البلدين الصديقين، والتي تعود بداياتها

شارك المجلس الأعلى للقضاء بمراسم حفل افتتاح اليوم القضائي للسلطة القضائية الماليزية، والذي أقيم صباح الأربعاء، 8 يناير 2025، في العاصمة الإدارية بوتراجايا. ومثل المجلس في مراسم الحفل، كل من سعادة: القاضي الدكتور ثجيل الشمري، نائب رئيس محكمة



استراتيجية شاملة للتحديث وتوسع بتطبيقات الذكاء الاصطناعي «العدالة الإلكترونية».. نظام تقاضٍ أكثر فعالية

التي يتعامل من خلالها كل من المحامين، والخبراء، والأفراد مع الهيئة القضائية، والتواصل من خلال المنصة الإلكترونية لانعقاد المحاكمات، ومن ثم إصدار الإشعارات والإعلانات القضائية على العنوان الوطني، إضافة إلى تبادل المذكرات إلكترونياً، وإيداع تقارير الخبراء واستلام الأحكام، وتقديم الطلبات، وتلقي القرارات من خلالها.

للمشروعات التقنية المستقبلية، وتأتي استكمالاً للإنجازات التي حققها المجلس خلال المواسم القضائية 2019-2024، والذي شهد خلالها محور العدالة الإلكترونية مزيداً من عمليات التطوير والتحديث، تمثلت بتدشين 70 خدمة الكترونية للمتقاضين عبر بوابة المحاكم الإلكترونية، و35 خدمة عبر تطبيق الهاتف الجوال، حيث تعتبر هذه الخدمات واجهة للمنظومة القضائية الإلكترونية،

أعد المجلس الأعلى للقضاء استراتيجية خمسية للتحويل الرقمي، للأعوام 2025 - 2030، في إطار مساعيه لأتمتة المنظومة القضائية، تمشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، والمبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة الوطنية، الرامية إلى بناء نظام قضائي وطني متطور، تحقيقاً للعدالة الناجزة، وترسيخاً لمبدأ سيادة القانون. وستلبي الاستراتيجية متطلبات المرحلة المقبلة، وتعد خارطة طريق

السيدة ميثه النعيمي: إنجاز برامج تطوير العدالة ونستعد للمرحلة الثانية



طموحة للفترة من 2025-2030، تستهدف نتائج من شأنها أن تنقل المنظومة القضائية لمصاف العالمية، إذ تشمل استراتيجية فرعية للتحويل الرقمي بالمنظومة القضائية، كونها المحور الرئيسي للتمييز القضائي.

الرئيس، أن العدالة الإلكترونية حققت خلال السنوات الماضية المأمول منها، وأتمت إنجاز برامج المبادرة الوطنية لتطوير العدالة، مشيرة إلى أن المجلس يستعد حالياً لتدشين المرحلة الثانية من المبادرة، راسماً استراتيجية

وأكدت السيدة ميثه النعيمي، وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب

سعادة القاضي خالد المنصوري: نقلة بأمد التقاضي وجودة الإجراءات



والدعاوى، وإلى جانب المنصة تم توفير موسوعة قضائية إلكترونياً وتطبيق الميزان، ما يسهل عمل القاضي ومراجعته للدعوى بشكل ميسر عبر منظومة إلكترونية مترابطة، كذلك تم العمل على استحداث تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر منصة القاضي.

ويشهد الموسم الحالي تشغيلاً تجريبياً للمساعد القضائي الذكي، والذي يعمل على مساعدة القاضي في تنفيذ الملخصات للأسبقيات والقوانين ذات العلاقة، وتلخيص المذكرات المقدمة بملف الدعوى، إضافة إلى ذلك تم تفعيل القاضي الافتراضي بعمليات المزادات القضائية، وأمين سر الجلسة الافتراضي بتطبيق المزادات، ما سهل عقد المزادات بشكل سريع، وجهد أقل.

وشهدت عملية تقييم تجربة الاستخدام فوائد دفعت العدالة الإلكترونية للتوسع باستخدامات الذكاء الاصطناعي بمنصة القاضي وأنظمة المحاكم، صاحبها إعداد بحوث ودراسات لتقنين الاستخدام الأمثل لها، وجرى ذلك بجهود وكوادر قضائية قطرية، شاركت بعضها بدورات خارجية حول الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتقنيات الحديثة.

وأوضح المنصوري أن استخدامات هذه الذكاء لم تقتصر على الأنظمة القضائية، بل فَعَلَ المجلس استخداماته على برامج إلكترونية أخرى، يتم العمل عليها من قبل

وأشار سعادة القاضي خالد المنصوري، رئيس لجنة العدالة الإلكترونية، إلى أن المجلس حقق نقلة على صعيد أمد التقاضي وجودة الإجراءات، من خلال تبني التحول الرقمي بكافة الإجراءات القضائية، واعتبار الحلول التقنية الإجراء الرئيسي المستهدف من وراء عملية التحديث، التي تشهدها المحاكم، والحل الأمثل لمعالجة التحديات المؤثرة على المحاكمات، بعد أن تم تطوير الملف القضائي والانتقال به إلكترونياً من مرحلة تقديم الطلب إلى انعقاد الجلسات، بالاعتماد على المنصة الإلكترونية للهيئة القضائية، وإتاحة تبادل المذكرات، واستلام التقارير من المحامين والخبراء عبر البوابة الإلكترونية، وتوفير منصة للمحامين والخبراء، ومتابعة الدعاوى المرتبطة بهم، واستلام الإشعارات والقرارات عبرها.

وأضاف المنصوري، ساهمت التحديثات التشريعية للمنظومة القضائية في دفع عجلة التحول الرقمي، ودعمت تقليل أمد التقاضي لأقل من 100 يوم بحد أقصى، وتحقيق معدلات متزايدة سنوياً بمحاكمات اليوم الواحد، حيث بدأ المجلس مؤخراً بتوزيع التركات الرضائية بذات اليوم، مستهدفين من وراء عملية التحول الجودة القضائية، وتسهيل تجربة المتقاضين، وحماية الحقوق.

كما شهدت المنظومة إطلاق تطبيق خاص بالكادر القضائي لمتابعة الطلبات القضائية

القضاة والكادر الإداري، منها تفعيل أداة المساعد الشخصي «كوبايلوت»، ضمن حزمة برامج مايكروسوفت أوفيس، التي تدعم الأعمال اليومية، وتسهل إعداد التقارير، والعروض المرئية، وتختصر وقت وجهد المستخدم.

ولفت إلى أن فريق العدالة الإلكترونية يستكمل تطوير الخدمات وإصدارها الدوري، وفق التحديث التشريعي للمنظومة، والتي يصاحبها إعادة هندسة الإجراءات، وتحسين الخدمات من واقع تجربة المتقاضين، مشيراً إلى أن المجلس يستعد لتدشين خدمات تستهدف محكمة التنفيذ، وإطلاق خدمات الذكاء الاصطناعي، التي تستهدف المتقاضين عبر الواتساب.

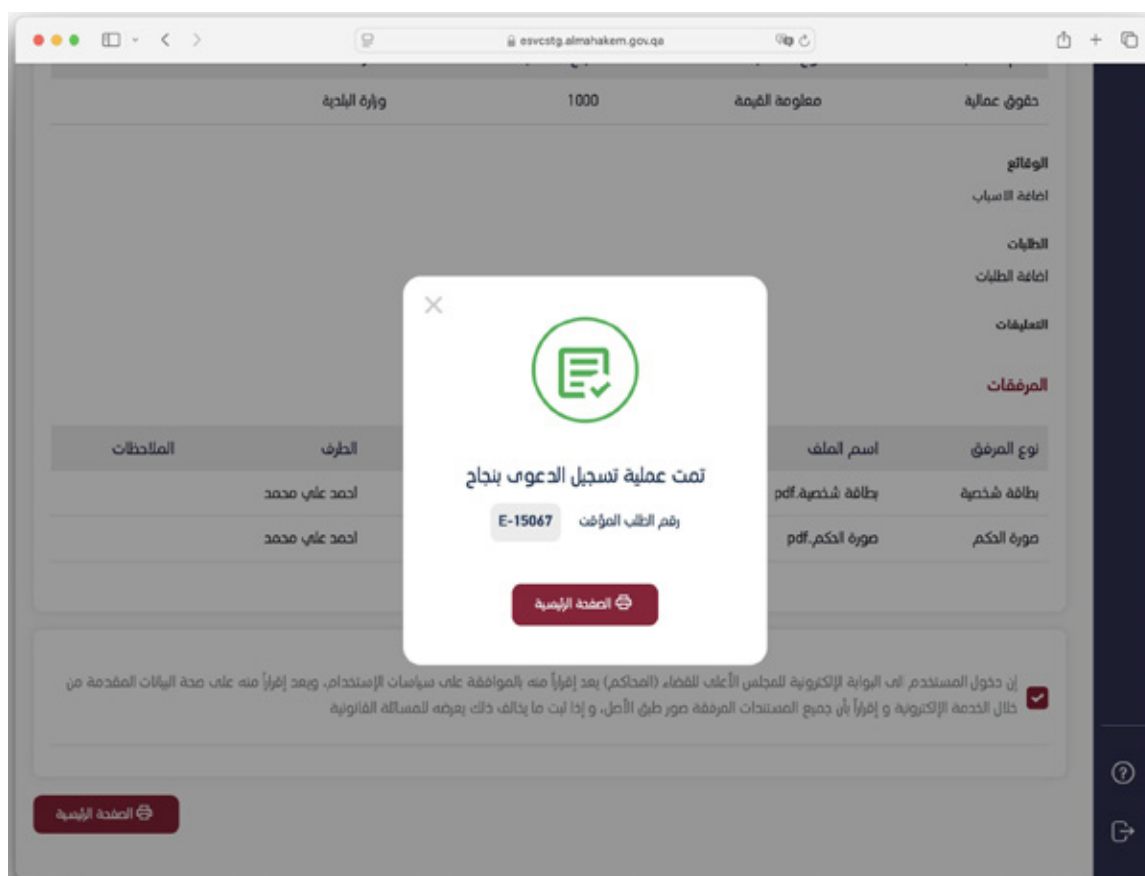
سعادة القاضي محمد الكبيسي: ربط آلي لتسريع تنفيذ الأحكام



استراتيجية مع بنك قطر الوطني، تتعلق بأمانات المحاكم، ومن المأمول البدء بتدشين الخدمات المحسنة لإجراءات المعاملات المصرفية لأمانات المحاكم، العام الحالي. وكان المجلس قد أطلق خلال الموسم القضائي الماضي 2024 النظام الإحصائي القائم على مراقبة ومتابعة سير الإجراءات القضائية عبر الأنظمة الإلكترونية، وفقاً للمؤشرات القضائية لأمد التقاضي المستهدف، والذي أصدرته هيئة التفتيش القضائي، وتعمل المحاكم خلال كل موسم على ضمان تحقيق الفصل بالدعاوى في ظل المدد الاسترشادية، وحققت العديد منها خلال الموسم الماضي معدلات فصل وصلت إلى 100%. وتشهد المنظومة القضائية إغلاق المحاكم لكافة الدعاوى القديمة، إذ حققت محكمة التمييز سابقة

الأحكام في ضوء القانون الجديد، والصلاحيات والإجراءات المستجدة، بما يدعم ضمان تنفيذها في إطار زمني محدد، ويعتمد ذلك على مدى ملائمة ظروف المنفذ ضده، مع مراعاة حقوق المنفذ له، في حال وجود صعوبات، وبما يضمن عدم تأخير الحقوق. وتابع سعادته، لضمان تحقيق وتنفيذ الإجراءات على أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية، تشهد المحكمة تطورات واسعة تركز على تكامل وتضافر جهود العديد من الجهات الحكومية وغيرها، وقد قطعت العدالة الإلكترونية شوطاً كبيراً على صعيد الربط الإلكتروني، القائم على مفهوم تنفيذ الإجراءات المشتركة بين أنظمة الجهات وليس فقط تبادل المعلومات، حيث يمكن نظام المحاكم قاضي التنفيذ حالياً من تنفيذ الحجز والتوريد للمبالغ سواء من الأسهم أو المركبات والأرقام المميزة، كما يتكامل مع أنظمة وزارة الداخلية في قرارات القائمة السوداء، ويوفر الاستعلام عبر تطبيق المحاكم، إضافة إلى الحجز وفك الحجز إلكترونياً على السجلات التجارية، وانتقل مؤخراً إلى منظومة الاستعلام والحجز وفك الحجز مع المصرف المركزي، والذي يشهد بالمرحلة التالية تطوير الإجراءات بشكل مقنن أكثر بما يضمن سهولة ودقة الإجراءات المصرفية، ووقع المجلس سابقاً بهذا الشأن شراكة

وعن دعم العدالة الإلكترونية لقانون التنفيذ القضائي، قال سعادة القاضي محمد الكبيسي، نائب رئيس محكمة التنفيذ: «رافقت عملية البدء بتطبيق القانون في 19 نوفمبر 2024، تدشين خدمات جديدة على منصة التسجيل OOS الخاصة بخدمات قاعات المتقاضين بمبنى المحكمة والفروع الخاصة بها بالمباني الأخرى، وسيتم إدراج حزمة الخدمات التي تم تشغيلها مؤخراً في بوابة المحاكم وتطبيق الهاتف الجوال، والمتضمنة أبرز الخدمات المستجدة «تسجيل طلب تنفيذ/ تسجيل الأوراق الرسمية». وتشمل الخدمات المستجدة تعديل بعض مسميات الإجراءات منها دعوى التنفيذ إلى طلب تنفيذ، واستحداث إجراءات السندات التنفيذية للشيكات والعقود الإيجارية، إضافة إلى تطبيق الرسوم الجديدة، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2024، حيث تستهدف هذه التحديثات تنظيم خدمات المحكمة، ومراعاة الجدية والمسؤولية في متابعة الطلبات المقدمة، وضمان الاستخدام الأمثل لها. وأكد سعادة القاضي الكبيسي بأن المحكمة تولي أهمية كبيرة لموضوع تنظيم طلبات تنفيذ



متابعة سير الإجراءات القضائية إلكترونياً

بهذا الشأن، حيث أنها تنظر بطعون 2024، وسبق أن عالجت طعون عام 2023 وما قبله، وتسعى جميع المحاكم لبدء كل موسم قضائي بدعاوى الموسم ذاته، وإغلاق دعاوى الموسم السابق بالنصف الأول من الموسم الجديد كحد أقصى، حرصاً على تحقيق العدالة الناجزة، وجودة إجراءات التقاضي، وذلك بتقليل أمدها، وتسريع الفصل بها.

يقدم الموقع تعريفاً شاملاً عن المحكمة

(34) لسنة 2005 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية، والقرار الأميري رقم (34) لسنة 2023 بإعادة تنظيم جهاز قطر للاستثمار، والقانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، وغيرها.

كما يوفر إحصاءات عامة حول عمل المحكمة خلال الموسم القضائي، وملخصاً عن إجمالي الدعاوى في الدرجات الثلاث الابتدائي، والاستئناف، والتمييز، وإجمالي الأحكام القطعية ونسبها المئوية.

ويهدف الموقع إلى تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بعمل المحكمة، والتعريف بأهدافها، واختصاصاتها، والتيسير في معرفة إجراءات التقاضي، وآليات الفصل في المنازعات المتعلقة بالنشاط التجاري والاستثماري في دولة قطر، فضلاً عن مواكبة التحول الرقمي، وأتمتة خدمات المحكمة وجعلها في متناول اليد، ونشرها على نطاق واسع دعماً لرؤية قطر الوطنية 2030، وترويج الدولة كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بفضل ما توفره من بنية تحتية متكاملة، وتشريعات وطنية متطورة تساهم في تحقيق الرؤى والتطلعات المنشودة.

الاجراءات القضائية ومددها. ويقدم الموقع شرحاً وافياً عن اختصاصات المحكمة والمهام والمسؤوليات المناطة بها، في سبيل حل النزاعات ذات الصلة بالمسائل التجارية، الناشئة بين التجار والمتعلقة بممارساتهم التجارية، أو بين الشركاء وشركاتهم التجارية، بما فيها الشركات المساهمة المدرجة بالأسواق المالية، وغيرها من المنازعات المتعلقة بقضايا حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والمعاملات المالية البنكية، والتجارة الإلكترونية، وعقود الشراكات، والإفلاس، والأصول والعقود التجارية، والاحتكار، والممارسات الضارة بالمنتجات الوطنية، ومنازعات استثمار رأس المال غير القطري بالنشاطات الاقتصادية.

ويعرض نبذة عن قانون رقم (21) لسنة 2021، الخاص بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، والقانون رقم (20) لسنة 2021، الخاص بإصدار قانون الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية.

ويوفر نافذة لأهم الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر نظام التقاضي، ودليل المستخدم الخاص بها، وأخرى لأبرز التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في قطر، المنشورة على بوابة الميزان، وأبرزها مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام القانون رقم

أطلق المجلس الأعلى للقضاء موقعاً إلكترونياً خاصاً بمحكمة الاستثمار والتجارة، وذلك في إطار مواكبته لمبادرة تطوير أنظمة العدالة الوطنية، ومسيرة التحول الرقمي التي بدأها منذ سنوات، لأتمتة المنظومة القضائية القطرية. ويتضمن الموقع itc.sjc.gov.qa تعريفاً شاملاً بالمحكمة، التي تعد هي الأولى من نوعها في مجال القضاء المتخصص، والهادفة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، تبعث برسالة اطمئنان لرجال الأعمال، وتعرفهم بمزايا الاستثمار بالبلاد ومحفزاته، وتعزز في الوقت نفسه ثقة المستثمر الأجنبي بالقضاء الوطني ومدى استقلاليتة ونزاهته، لاسيما في ظل الحرص الذي توليه دولة قطر لتطوير إجراءاتها القضائية، وتحديث منظومتها التشريعية وفي مقدمتها الاستثمارية، لضمان حقوق المتقاضين، وتسريع الفصل بالمنازعات وتسويتها بكفاءة وجودة عالية؛ تحقيقاً للعدالة الناجزة، وتقليصاً لأمد التقاضي.

كما يتضمن لمحة عن استراتيجية المحكمة الرامية إلى المساهمة في إيجاد مناخ استثماري آمن، يواكب النهضة الحديثة والتطورات المتسارعة التي تشهدها البلاد على الصعيدين المحلي والدولي بمختلف القطاعات، فضلاً عن تقليص

الدكتور عثمان الخميس مخاطباً موظفي مكتب التصالح الأسري:

الإصلاح بين الناس من أجل الأعمال والقربات.. فهنئاً لكم



**أدعوكم لمواصلة الاجتهاد في سبيل
لم الشمل**

**باستقرار الأسر تستقر المجتمعات
وتزدهر**

أعظم الأعمال التي يتقرب بها العبد إلى خالقه سبحانه وتعالى، والكذب به مباح رغم حرمة، فقد أبيض لعظم شأنه عند المولى عز وجل، فأنتم جزء من محكمة ومؤسسة تقوم بهذا الإصلاح، واختياركم لهذا الدور موفق، فأنتم على ثغرة عظيمة تساهمون من خلالها في إصلاح

ودية قبل ولوجها القضاء. وأضاف في لقاء توعوي ديني، نظمه المكتب التابع لمحكمة الأسرة، بأنه سعيد بهذا الدور الكبير المبذول، لضمان استقرار الأسرة، التي هي استقرار للمجتمع ككل. وخاطب الدكتور الخميس موظفي المكتب ومحكمة الأسرة، بقوله: «هنئاً لكم على هذا الدور النبيل، فالصلح من

أثنى الداعية الكويتي، الدكتور عثمان الخميس، على الدور الذي يقوم به مكتب التصالح الأسري، وبما حققه من نجاحات في تسوية الخلافات الأسرية، وحلها بطرق





من جهة ثانية، شدد الدكتور الخميس على أهمية عدم البذخ والإسراف في تنظيم حفلات الزفاف وغيرها من المسائل المرتبطة به، كـ «المهور، والسفريات»، فجميعها تبذير وإسراف لا داعي له، منبهاً إلى ضرورة توعية الناس بالطلاق البدعي، كونه محرم شرعاً.

الهدف السامي المنشود، ألا وهو لم شمل الأسر، مستشهداً بقوله صلى الله عليه وسلم: «رحمة الله علينا وعلى موسى لو صبر لرأى من صاحبه العجب»، فأجعلوا نبيكم قدوة لكم في عملكم، وتذكروا، دوماً قوله: «لا يفرق مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر».

مجتمع، عندما نتكلم عن نجاحكم في تقريب وجهات النظر وتسوية خلافات 70 حالة من أصل 100، فهذا أمر عظيم».

وحت الداعية الكويتي منتسبي المكتب على مواصلة الاجتهاد في عملهم، وتجديد الأفكار، والصبر، وتحمل الأعباء في سبيل تحقيق

الطلاق ليس مصيبة وإشكالية في كيفية التعاطي معه



الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم، هذه الأسرة، التي نسعد ونعيش في جنباتها، ثم ننشئها، فاليوم طفل وغداً زوجاً وأباً وجداً، وهكذا يقوم المجتمع ويؤسس، وطبيعي أن تتخللها أحداث وإشكاليات، وبسبب اختلاف الآراء والأفكار والطباع تقع المشكلات، والمهم كيف نعالجها لتستمر الأسرة في ظل الخلافات بين الزوجين، وهل يمكن أن يبقى البيت قائماً، فسلطنا الصالح رضوان الله عليهم، وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، لم يكن بيته يخلو من هذه الأمور، وهو معصوم، لكن نساؤه صلى الله عليه وسلم «أمهات المؤمنين» غير معصومات، لذلك كانت تقع بعض الأمور، ولو قرأنا في غير أم المؤمنين «السيدة عائشة» رضي الله عنها، عندما كسرت الإناء، فقال صلى الله عليه وسلم: (غارت أمكم،

ودينها، فأظفر بذات الدين تربت يداك»، فالمال والجمال والحسب جميعه يذهب، ولا يفيد شيئاً مع سوء الخلق، ويبقى الدين مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»، وهنا تقع المسؤولية على الولي، فلنجهتد ونتقي الله في حسن الاختيار لبناتنا، مع عدم إغفال أهمية الاستشارة وصلاة الاستخارة. وتطرق دكتور عثمان عن خطبة النكاح، مستشهداً بقوله تعالى: {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيباً}، حيث يبين لنا المولى عز وجل في هذه الآية الكريمة أن من مننه العظيمة، التي لا تعد ولا تحصى، {وإن تعدوا نعمة

وحذر من خطورة انعدام الثقة بين الزوجين، فبغياها تهدم البيوت والأسر، وتنعدم الحياة الزوجية، فلا يحق للزوج أن يفتش هاتف زوجته والعكس أيضاً، ولا بد من الثقة والتغافل عن الأخطاء، لتستمر حياتهما. ولفت الدكتور الخميس في حديثه إلى فقداننا للأسرة الممتدة، والتي استبدلت بالصغيرة، «أنا وزوجتي وأولادي فقط»، حتى أن البعض ممن لا يرزق بأبناء ذكور يسجل تركته بأسماء بناته، كي لا يرثه أهله. وأكد الدكتور الخميس أهمية مراعاة حسن الاختيار، لكلا الزوجين، فالمرأة تنجح لقوله صلى الله عليه وسلم لـ «مالها، وجمالها، وحسبها،



وعدهن 99، أمام بيتها يسلمن عليه، ويسألن عن أخباره وأحواله، فسلم عليهن وأنتهى الأمر. وأشار إلى حلاوة الطلاق الودي الجميل، الذي يراعي من خلاله الزوجين مصلحة كل طرف، دون إيذاء، ويتم بهدوء وسكينة، {فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان}، ومع ذلك من الضروري التريث وعدم التسرع في الذهاب إلى القضاء والطلاق، ولا بد من تنازل الزوجين عن كبريائهما وكرامتهما، فلا كرامة بين الزوجين، بعد أن نزعا كل ما عليهما من أجل الآخر، والتقت النفس بالنفس، فالتنازل والتغافل ضروري في ظل وجود الذرية.

فعضوهم واهجروهم في المضاجع واضربوهم فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً. والمعضلة أصبحت اليوم لدى المرأة فهي التي تشكو زوجها، {وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير}، فكل هذه الأمور وضعت قبل الطلاق، والسؤال هو ماذا لو لم تفلح؟، حينها يأتي الطلاق كحل سلمي، وليس كما يحدث عند الكثيرين، فيصبح عقوبة، أو مصيبة، أو عراكاً، وقد يتطور إلى قطع للعلاقات، لذا يرى بعض أهل العلم باستحباب تغريب النكاح، حتى لا تتأثر وشائج القرى، وما أجمل ما حدث مع سهل بن سعد الساعدي، رضي الله عنه، عندما خطب زوجة جديدة، وجد جميع مطلقاته

طعام بطعام، وإناء بإناء)، فقد عالج صلى الله عليه وسلم الواقعة بحكمة، واليوم نرى العجائب في معالجة المشاكل الأسرية، ولو حدث مثل ذلك مع أحدنا، ماذا كان سيفعل؟، أقلها الطلاق. وأضاف، سعداء بشعاركم «التراضي قبل التقاضي» فقد أعجبنا، والمهم السعي إلى تحقيقه، باعتباره هو القصد، والله جعل الطلاق حلاً، بقوله تعالى: {وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً}، فهو ليس مصيبة، حتى لا يتأذى الناس ويستشكلون، والمهم كيف نتعاطى مع هذا الحل، الذي جعله المولى عز وجل آخر الدواء، فالكي دواء، وسبحانه وتعالى حدد 5 حلول قبل الوصول إليه، بقوله تعالى: {واللاتي تخافون نشوزهن

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2024

رسوم جديدة لـ «طلبات محكمة التنفيذ»

شامل للمرافق، وتطوير مستمر للإجراءات بهدف تسريع عملية التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتماشى مع مستوى وجودة الخدمات التي تقدمها المحكمة، والتي يسعى المجلس دوماً للارتقاء بها، من أجل بناء نظام قضائي وطني متطور، يطبق أحدث الأنظمة التشريعية والتقنية، بدءاً بتقديم الطلب وتسديد الرسوم المقررة، مروراً بالاستعلام عن حالته، وصولاً إلى صدور الأحكام ومتابعة تنفيذها، لضمان حسن تطبيق القوانين بشفافية تامة، بما فيها القرارات ذات الصلة بالقطاع، ومنها قرار الرسوم الأخير، حيث قام المجلس باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيلها.

واستصدار أمر حبس المنفذ ضده، وإخلاء سبيل المنفذ ضده، ووقف إجراءات البيع بالمزاد العلني. كما تشمل الرسوم أيضاً طلبات: إخلاء عقار، واستصدار أمر على عريضة، وتنفيذ بالقوة الجبرية، وتنفيذ عكسي، وحفظ مؤقت ونهائي، وكفالة غارم، وإجراء مقاصة، وتسييل كفالة، واسترداد مبالغ مالية، ووقف صرف، وصورة مستند، وتسليم أو استلام مستند، وشهادة لمن يهمله الأمر، وشهادة عدم وجود ملف تنفيذي، وطلبات أو إصدار شهادة أخرى. وتواكب قائمة الرسوم الجديدة ما تعيشه المنظومة القضائية من نقلة نوعية فنياً ولوجستياً وتقنياً وإدارياً، ومع ما تشهده من تحديث

أعلن المجلس الأعلى للقضاء عن البدء بتطبيق رسوم الدعاوى والطعون والطلبات والكفالات، الخاصة بمحكمة التنفيذ، والواردة بقرار مجلس الوزراء الموقر، رقم (29) لسنة 2024، الصادر في التاسع من ديسمبر 2024.

وحدد القرار رسوم 29 طلباً، تتراوح قيمتها ما بين 5 إلى 2000 ريال، وتشمل الطلبات التالية: تنفيذ سند تنفيذي، ومنازعة موضوعية أو وقتية في التنفيذ، وقيد إشكال، وتقديم طعن أو تظلم أو اعتراض، استصدار أمر منع من السفر، واستصدار أمر تصريح سفر، واستصدار أمر إلغاء منع من السفر، وإجراء حجز تحفظي، وحجز ما للمدين لدى الغير، وفك وقصر وإلغاء حجز، ووقف تنفيذ،



تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2024 بدء تطبيق الرسوم الجديدة لطلبات محكمة التنفيذ

100 ريال قطري	طلب وقف تنفيذ	1000 ريال قطري	طلب تنفيذ سند تنفيذي
2000 ريال قطري	طلب استصدار أمر حبس المنفذ ضده	500 ريال قطري	طلب منازعة موضوعية أو وقتية في التنفيذ
100 ريال قطري	طلب وقف إجراءات البيع بالمزاد العلني	500 ريال قطري	طلب قيد إشكال
100 ريال قطري	طلب إخلاء عقار	1000 ريال قطري	طلب تقديم طعن أو تظلم أو اعتراض
300 ريال قطري	طلب استصدار أمر على عريضة	2000 ريال قطري	طلب استصدار أمر منع من السفر
200 ريال قطري	طلب تنفيذ بالقوة الجبرية	100 ريال قطري	طلب استصدار أمر تصريح سفر
100 ريال قطري	طلب تنفيذ عكسي	100 ريال قطري	طلب استصدار أمر إلغاء منع من السفر
100 ريال قطري	طلب حفظ مؤقت / نهائي	100 ريال قطري	طلب إجراء حجز تحفظي
100 ريال قطري	طلب كفالة غارم	100 ريال قطري	طلب حجز ما للمدين لدى الغير
20 ريال قطري	طلب تسليم أو استلام مستند	100 ريال قطري	طلب فك وقصر وإلغاء حجز
50 ريال قطري	طلب شهادة لمن يهمله الأمر	100 ريال قطري	طلب إجراء مقاصة
50 ريال قطري	طلب شهادة عدم وجود ملف تنفيذي	20 ريال قطري	طلب تسييل كفالة
50 ريال قطري	طلبات أو إصدار شهادات أخرى	20 ريال قطري	طلب استرداد مبالغ مالية
20 ريال قطري	طلب وقف صرف	5 ريال قطري للنسخة	طلب صورة مستند
		100 ريال قطري	طلب إخلاء سبيل المنفذ ضده



تشجيعاً للشباب القطري للانخراط في السلك القضائي

المجلس الأعلى للقضاء في المعرض المهني الـ 18 لجامعة قطر

التعليم، والصحة، والرياضة، والمال
والأعمال، والنفط والطاقة.



للبنين (3 و4 فبراير)، ويومين
للبنات (5 و6 فبراير)، من أجل
تشجيع الطلبة والخريجين على
الانخراط في المجالات القانونية
والقضائية عبر برنامج «قضاة الغد».
يذكر أن المعرض شاركت فيه
80 جهة منها وزارات وهيئات
ومؤسسات تمثل قطاعات

شارك المجلس الأعلى للقضاء
بفعاليات النسخة الـ 18 للمعرض
المهني لجامعة قطر، الذي نظمه
مركز التطوير المهني، خلال الفترة
من 3 - 6 فبراير 2025، وذلك بقاعة
المؤتمرات في مبنى شؤون الطلاب.
وجاءت مشاركة المجلس
بالمعرض، الذي عقد بواقع يومين



قدمت عرضاً شاملاً عن الفرص المتاحة للطلبة والخريجين

محكمة الاستثمار والتجارة تشارك بالمعرض المهني لمعهد الدوحة للدراسات

مستوى كفاءاتهم المهنية. وبهذه المناسبة، تؤكد محكمة الاستثمار والتجارة التزامها بتوفير فرص مهنية تساهم في تطوير مهارات الشباب القطري، وتشجعهم على الانخراط في المجالات القانونية والقضائية.

التي بإمكان الطلبة والخريجين التنافس عليها، وأتاح للجميع فرصة التعرف على آليات العمل بها. وتأتي هذه المشاركة في إطار جهود المحكمة لتعزيز التواصل مع المجتمع الأكاديمي، وتقديم الدعم للطلبة والخريجين في سبيل تطوير مهاراتهم، ورفع

شاركت محكمة الاستثمار والتجارة، يوم الاثنين، 20 يناير 2025، في فعاليات المعرض المهني لمعهد الدوحة للدراسات العليا. وحظي جناح المحكمة بمشاركة لافتة، وشهد تقديم عرض تفصيلي عن البرامج التدريبية، والفرص المهنية والوظيفية الشاغرة،



تعكس روح المحكمة وأهدافها التصالحية

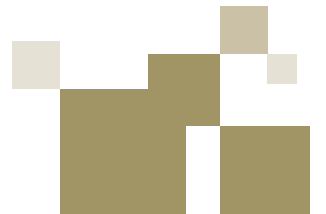
مبادرات لاحتواء النزاعات الأسرية وحلها ودياً وقضائياً



وتسعى هذه المبادرات إلى تحسين آليات العمل، وتطوير حلول أكثر فعالية للنزاعات الأسرية، مع التركيز على تبني الوسائل الودية لتعزيز التفاهم بين الأطراف، إلى جانب توفير حلول قضائية عادلة وسريعة. وأكدت المحكمة أن هذه المبادرات تأتي في إطار جهود تحقيق استراتيجيات أكثر شمولاً وابتكاراً، بما يساهم في تحسين مستوى العلاقات الأسرية، وصولاً إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والأسري، حفاظاً على وحدة المجتمع المحلي وترابط نسيجه.

بصرية جديدة، تعكس روح المحكمة وأهدافها التصالحية المنشودة، والمتمثلة بحل النزاعات الأسرية بأفضل الوسائل والسبل الودية والقضائية، وتعزز في الوقت نفسه من كفاءة الخدمات المقدمة للأسر، وتدعم استقرارها. وتشمل 6 محاور رئيسة تستهدف كافة إدارات المحكمة، بما في ذلك مكتب التصالح الأسري، وإدارة التوثيقات الأسرية، وتهدف إلى توحيد خارطة سير العمل، من خلال وضع أهداف فصلية لكل إدارة، على أن تُقيّم كل 90 يوماً.

اعتمدت محكمة الأسرة مبادرات جديدة لتطوير آليات حل النزاعات الأسرية ودياً وقضائياً، وذلك في إطار التحسين المستمر لأداء المحكمة، بما يخدم المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة، ويحقق رؤى وتطلعات المجلس الأعلى للقضاء. وتتضمن هذه المبادرات هوية



تحديث موسوعي «التشريعات القطرية» و«إجراءات التقاضي»



أصبحت متاحة عبر الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء، وتم تصنيفها وتبويبها حسب كل نوع تشريع، لتسهيل الاستفادة منها، وتيسير وصول الجميع إليها، بعيداً عن تحمل عناء البحث.

من تعديلات قانونية، عبر موسوعي «التشريعات القطرية» و«إجراءات التقاضي». وأشارت اللجنة إلى أن التعديلات التشريعية، التي صدرت في أعداد الجريدة الرسمية من 14 - 27،

أعلنت لجنة الموسوعات القضائية عن إجراء تحديث شامل ونوعي لموسوعي «التشريعات القطرية» و«إجراءات التقاضي»، وذلك بإدراج كافة التشريعات القطرية، وما طرأ مؤخراً على بعض موادها ونصوصها

إدارة الإحصاءات القضائية تطلق شاشة لمؤشرات المحاكم

مجموعة من المؤشرات، التي تركز على إحصائيات وصفية حول حجم العمل المسجل والمنجز، وجوانب أخرى تتعلق بمستوى الأداء والكفاءة التشغيلية خلال فترة محددة. وسيتم في المرحلة المقبلة إضافة عدد من المؤشرات، التي تركز على قياس الفاعلية في الأداء، وجودة المخرجات، وتحديد التوقعات للفترات المستقبلية، بما يخدم رؤية المحكمة في تعزيز سبل العدالة الناجزة.

هواتفهم المحمولة، على أن يتم لاحقاً عقد جلسات تعريفية لشرح محتوى الشاشة وكيفية الاستفادة منها لكافة المستخدمين. وستساهم الشاشة في تحسين الكفاءة التشغيلية وعملية صنع القرارات واتخاذها، إذ تتضمن مجموعة من المؤشرات الخاصة بطبيعة عمل المحاكم، وإدارة التوثيق الأسرية، والإعلانات القضائية، لا سيما وأن المشروع يتضمن في مرحلته الأولى

أطلقت إدارة الإحصاءات القضائية في 17 ديسمبر 2024، شاشة لمؤشرات المحاكم، عبر الصفحة الداخلية للمجلس الأعلى للقضاء، وذلك ضمن مشروع النظام الإحصائي، الخاص بقطاع شؤون الدعم القضائي. وحددت الإدارة صلاحيات المسؤولين المخولين بالوصول إلى الشاشة، في كل من المحاكم والإدارات المعنية، وتم فتح حسابات خاصة بهم، وإرسال بياناتها في رسائل نصية إلى

خلال الربع الأول من الموسم القضائي الحالي 2024 – 2025

75 يوماً متوسط عمر الدعاوى المحكومة



وفي محكمة الاستئناف، سجلت الدعاوى الجنائية 64 يوماً، والإدارية 81 يوماً، والأسرة والتركات 88 يوماً، والمدنية 90 يوماً. وسجلت دعاوى محكمة الاستثمار والتجارة 127 يوماً، ولا تشمل دعاوى نظام تقاضي. وعلى صعيد محكمة التمييز، فقد سجلت الدعاوى الجنائية 49 يوماً، والاستثمار 66 يوماً، والأسرة والتركات 68 يوماً، والإدارية 96 يوماً، وأخيراً الدعاوى المدنية بواقع 113 يوماً. وتعكس هذه المؤشرات فاعلية الإجراءات المطبقة.

في سبتمبر 2024 ولغاية 6 يناير 2025، بلغت نسبة الفصل التراكمي بالدعاوى، خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر الماضي 95%، في حين تمت معالجة 82% من الدعاوى المسجلة في العام الماضي وما قبله، علماً بأن هذه النسبة لا تتضمن دعاوى محكمة التنفيذ، ودعاوى محكمة الاستثمار والتجارة المسجلة في نظام تقاضي ابتداء من يونيو 2024. وبحسب البيانات الإحصائية، فقد سجلت الدعاوى الجنائية المنظورة أمام المحكمة الابتدائية أقل متوسط بلغ 27 يوماً، والأسرة والتركات 40 يوماً، والمدنية 56 يوماً، والدعاوى الإدارية 83 يوماً.

سجلت المحاكم في دولة قطر متوسطاً جديداً لعمر الدعاوى المحكومة، خلال الربع الأول من الموسم القضائي، 2024 – 2025 بلغ 75 يوماً تقريباً، وفقاً للمؤشرات الإحصائية، للأشهر الثلاث الأولى (سبتمبر/ أكتوبر/ نوفمبر 2024)، والتي أظهرت بأن جميع الدعاوى لم تتجاوز مدد التقاضي المحددة في تعميم هيئة التفتيش القضائي. وبناء على المعلومات المستخرجة من الأنظمة القضائية منذ بدء الموسم

إنجاز أكثر من 300 طلب إحصائي لـ 20 جهة داخلية في 2024

المعنية. وتمثلت تلك الطلبات في نوعية البيانات والإحصاءات المطلوبة لتسريع الإجراءات الإدارية، ومتابعة وتقييم الأداء. وترحب الإدارة بتلقي كافة طلبات واحتياجات المحاكم والإدارات الأخرى من البيانات والإحصائيات، عبر البريد الإلكتروني للإدارة: statistics@sjc.gov.qa، مع مراعاة إرسال الطلب من البريد الخاص بالإدارة أو المحكمة.

أيام عمل)، و70% من الطلبات تم إنجازها خلال يوم أو أقل، ما يعكس حرص الإدارة على سرعة تلبية احتياجات الإدارات والمحاكم. وتأتي خدمة توفير البيانات والإحصائيات ضمن اختصاصات إدارة الإحصاءات القضائية المحددة بقرار سعادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رقم (23) لسنة 2021، بشأن إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية للمحاكم وللجهات

نجحت إدارة الإحصاءات القضائية خلال الموسم القضائي 2023 - 2024، في تلبية طلبات أكثر من 20 جهة داخل المجلس الأعلى للقضاء، حيث تمكنت الإدارة من الرد على أكثر من 300 طلب ورد إليها، من مختلف الإدارات والمحاكم، على مدار الموسم الماضي. وتمكن فريق العمل التابع للإدارة من إنجاز نحو 87 بالمئة من الطلبات الواردة خلال المدة المحددة (5)

12 مليون ريال حصيلة 3 مزادات جديدة لـ «الإخلاءات القضائية»

ومزاد المعدات رقم 79، حيث تم عرض 121 معدة، بيع منها 118 آلية، وتم سداد 5 ملايين و747 ألفاً و750 ريالاً، لصالح 85 قضية.

ومزاد المنقولات رقم 48، فقد تم عرض 20 ملفاً، بيع 4 ملفات، حيث تم سداد 5 ملايين و115 ألفاً و505 ريالاً، لصالح 4 قضايا.

نفذت إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية 3 مزادات جديدة، عقدت جميعها تحت إشراف القاضي الافتراضي، وبلغت حصيلتها النهائية 12 مليون ريال تقريباً.

وشملت مزاد العقارات رقم 104، حيث تم عرض 15 عقاراً، بيع 1 منها، ما أسفر عن سداد 1 مليون و130 ألفاً و147 ريالاً، لصالح قضية واحدة.



«شاشة المتقاضين» لمتابعة تفاصيل الطلبات بالمحاكم



لعملية تسجيل الطلبات. وتأتي ضمن عمليات التحديث والتطوير المستمر للخدمات، ومن باب تكريس الشفافية والثقة فيما بين مقدم الخدمة والمتلقي، ولضمان خدمته بشكل أفضل، وبأعلى معايير الجودة، لا سيما وأن النظام مدعم بتقنية تتيح فتح شاشة أمامه، لرؤية ما يقوم به مقدم الخدمة من مهام.

أولاً بأول، وأثناء تعبئة الموظف المختص للحقول المطلوبة، وذلك من خلال «شاشة المتقاضين»، والتي تتيح للموظف إمكانية رفع الملفات الخاصة بالمراجع للاطلاع عليها وتدقيقها، قبل اعتمادها بشكل نهائي. وتعتبر هذه الشاشة بمثابة مواكبة للتقنيات الحديثة، لتمكين المتقاضين معرفة الخطوات والمتطلبات اللازمة

أتاح قسم التسجيل التابع لمحكمة التنفيذ وغيرها من المحاكم الأخرى خدمة جديدة تمكن المراجعين، من متابعة تفاصيل ومعلومات طلبه

مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية في تصريحات تلفزيونية:

93 ألف مشترك فعال بتطبيق مزادات المحاكم



القضائية، ومدير إدارة أمانات المحاكم بمحكمة التنفيذ، إلى أن عدد المشتركين في التطبيق يتجاوز الـ 93 ألف مشترك فعال، يستطيعون في أي لحظة المشاركة بجميع المزادات، التي تعتبر اليوم محمية بحكم القانون.

واختتم السيد عثمان الحمود، مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية، حديثه بالإشارة إلى أن نقل المزادات للعالم الافتراضي جاء تنفيذاً لتوجهات المجلس الأعلى للقضاء، وضمن مبادرة تطوير العدالة، حيث يتمشى تطبيق المزادات مع عمليات تطوير إجراءات التقاضي، الهادفة إلى تسريع إيصال الحقوق إلى أصحابها.

مسيرة التحول الرقمي للمجلس الأعلى للقضاء، حيث ساهمت مواكبة التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في تبسيط إجراءات تنفيذها، وتوفير أرباحية تامة لعملية العرض.

وأشار الحمود إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تنظيم وعقد المزادات، حيث أصبحت محاضرها تصدر إلكترونياً، وتدار عن طريق قاضٍ وكاتب افتراضي، فضلاً عن ذلك أصبحت أقل كلفة، وأعلى جودة، مشيراً إلى أنها كانت تعقد في السابق بمعدل مزاد واحد سنوياً، واليوم 3 مزادات أسبوعياً، مؤكداً أن جميع الإمكانيات متوفرة ومتاحة للتوسع في تنفيذها بناء على الأحكام الواردة. ولفت مدير إدارة الإخلاءات والمزادات

أكد السيد عثمان الحمود، مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية بمحكمة التنفيذ، نجاح تطبيق مزادات المحاكم في نقلها من التقليدية إلى العالم الافتراضي وجعلها أكثر شمولية، وشفافية، وتنوعاً في الأصناف المعروضة.

وقال في استضافتين تلفزيونيتين عبر برنامجي «حياتنا» على شاشة تلفزيون قطر، مساء الأربعاء، 25 ديسمبر 2024، و«تراحيب» على شاشة قناة الريان، مساء الأربعاء، 4 ديسمبر من العام نفسه، إن المزادات القضائية القطرية حققت مؤخراً نقلة نوعية حيث باتت عملية العرض تتم ببسر وسهولة تامة، وأصبحت الأصناف المعروضة أكثر تنوعاً، في ظل

عرض مشروع تطوير الربط الإلكتروني

المجلس الأعلى للقضاء والمصرف المركزي يعقدان لقاء مع كافة البنوك



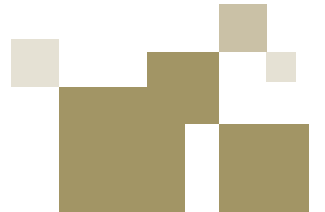
المهني، قاضي أول بالمحكمة الابتدائية، والسيدة ميثه النعيمي وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب الرئيس، والسيدة أسماء سفران رئيس قسم العدالة الإلكترونية، بالإضافة إلى موظفي وحدة الربط الإلكتروني.

وخلال اللقاء، الذي قدمه مهندس نظم المعلومات السيد حسين

قطر، حيث تم مناقشة مستجدات الربط الإلكتروني مع هذه الجهات، والهادف إلى تسريع وأتمتة قرارات الحجز التحفظي والتنفيذي وعمليات التوريد، وذلك لضمان إيصال الحقوق إلى أصحابها.

حضر اللقاء سعادة القاضي الدكتور محمد الهيل، قاضي بمحكمة الاستئناف، وسعادة القاضي عبدالله

نظم المجلس الأعلى للقضاء صباح الأربعاء، 29 يناير 2025، لقاء مشتركاً جمع قسم العدالة الإلكترونية بممثلين عن مصرف قطر المركزي والبنوك المحلية العاملة في دولة





أدى إلى تسريع عمليات التنفيذ من قبل البنوك. وأوصى اللقاء بضرورة تحديد مدة زمنية للرد على القرارات المرسله، لتجنب تأخير التنفيذ وما يترتب عليه من آثار قانونية، وإيجاد قنوات للتواصل على مدار الساعة للتعامل مع الحالات الطارئة، مع أهمية الالتزام بتعليمات المصرف المركزي وتنفيذها فوراً. وفي ختامه، أثنت السيدة ميثه النعيمي، وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب الرئيس، على التعاون المثمر بين المجلس وشركائه لضمان تحقيق العدالة الناجزة، حيث يعد هذا اللقاء بمثابة انطلاقة جديدة للمنظومة القضائية، بعد أن شهدت إجراءات التقاضي تحولات كبيرة مؤخراً، بدءاً بصدور قانون التنفيذ القضائي، رقم 4 لسنة 2024، والذي دخل حيز

وبحث اللقاء، الذي عقد بفرع حزم المرخية، إجراءات ضبط سير العمل، من خلال توحيد قنوات الإرسال بالطرق البديلة، وإعداد اتفاقية مستوى الخدمة لتوفير مرجع قابل للقياس، ومعالجة المبالغ المجهولة. وأشار المشاركون فيه إلى النجاح المتحقق على صعيد خفض القرارات المتأخرة، خلال الفترة من 1 سبتمبر 2024 ولغاية 25 يناير 2025، إلى 762 قراراً، منها 156 للحجز التحفظي، و606 للتنفيذي، بعدما كانت 1600 قرار، في الفترة بين 1 سبتمبر إلى 17 ديسمبر الماضي. وعن إنجازات الربط، أعلن عن قرب تدشين خدمة إلغاء الحجز التحفظي والتنفيذي، الهادفة إلى تسريع تنفيذ القرارات، وتحسين كفاءة إرسالها عبر الآليات البديلة، ما

الشيباني، استعرض السيد أيمن ابو مزروع، مدير تطوير نظم المحاكم الآليات الخاصة بإنشاء قرارات الحجز التحفظي والتنفيذي وإجراءات فكها، والتحسينات المطلوب إدخالها على النظام في المرحلة الثانية، وسبل رفع الأداء، والتغلب على التحديات، والرد على استفسارات البنوك، إضافة إلى الإنجازات المتحققة. ولخص ابو مزروع أبرز التحديثات التي ستشهددها المرحلة الثانية، والمتمثلة بتطوير خاصية إلغاء قرار الحجز، وتوفير ميزة إدراج مرفقات القرار وبياناته، فضلاً عن توفير خدمة الحجز المستقبلي، واستثناءات الحجز على الراتب، إلى جانب اعتماد آلية مؤقتة لحين استكمال عمليات التطوير، وإضافة خانة تدوين الملاحظات حول الحركة المالية.

لقاءات مكثفة لتذليل العقبات ومناقشة المرحلة الثانية



يبرز دور المجلس والمصرف في تسريع تلك الإجراءات لضمان تسديد المطالبات، مؤكدة أهمية خدمة الاستعلام لمعرفة ما لدى المنفذ ضده من أرصدة وفق الضوابط القانونية، فهذه الخطوة ستسهل عملية التنفيذ، ومن ثم التوريد. وأكدت أهمية هذا الربط بالنسبة لإدارة التوثيق الأسرية، حيث تخدم آلياته المسائل المتعلقة بقضايا توزيع التركات، والاستعلام عما لدى المتوفي من أموال، مؤكدة السعي لحوكمة كافة عملية تنفيذ قرارات الحجز والتوريد، متمنية أن يحقق هذا اللقاء وما بعده الأهداف المرسومة، لا سيما وأنه سيتم في القريب العاجل عقد لقاء آخر.

منظومة قضائية رقمية متطورة، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع تنفيذ القرارات المرتبطة بالتعاملات المالية والبنكية. وأضافت، ملتزمون في المجلس الأعلى للقضاء بترجمة قرارات التنفيذ، بما يضمن حقوق المنفذ له، ويراعي في الوقت نفسه ظروف المنفذ ضده، وبإجراءات سلسلة وفورية وأمنة يشارك فيها الجميع، وبتكامل إلكتروني يساهم في الحد من الإجراءات والمخاطبات الورقية والتدخل البشري. وذكرت السيدة النعيمي بأن لدى محكمة التنفيذ مجموعة قرارات، منها ما يتعلق بالحجز والتوريد، عندما تصل لمستويات التنفيذ الجبري بسبب عدم تجاوب بعض الأطراف، وهنا

التنفيذ في 19 نوفمبر الماضي، مروراً بالمرحلة التطويرية والإنجازات التي حققها المشروع، الذي تم إطلاقه قبل أكثر من عام. وقالت السيدة النعيمي إن اللقاء جاء بهدف تبادل الأفكار والرؤى لإنجاح هذه الشراكة، وسيتبعه نقاشات تفصيلية للتحديات التي قد تواجه البنوك، والتحضير لمشروعات وخدمات جديدة ضمن المرحلة الثانية، والتي تحظى بدعم من سعادة رئيس المجلس، وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي، من أجل الوصول إلى

بهدف تحسين مستوى جودة الأداء والنمو المهني

3 دورات حول الأرشفة والمهارات المكتبية ومايكروسوفت

مهنية وشخصية جديدة تساعد على مواكبة التعليم المستمر، والتحفيز، والتطوير، والنمو المهني، وذلك بهدف تحسين مستوى جودة العمل، وتعزيز مخرجاته، بما يخدم الرؤى والتطلعات المنشودة للمبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة، ورؤية قطر الوطنية 2030، الهادفة إلى تنمية وتأهيل الكوادر القطرية.

وجاءت بعنوان «المهارات المكتبية الفعالة في العمل والطباعة الاحترافية»، في حين عقدت الدورة التدريبية الثالثة بالمحكمة المدنية، يوم 29 ديسمبر الماضي، وكانت حول برامج مايكروسوفت أوفيس. وتأتي هذه الدورات في إطار السلسلة التدريبية، التي دأب المجلس على تنظيمها، من منطلق حرصه على إكساب جميع المنتسبين مهارات

نظم قسم التدريب والتطوير، بإدارة الموارد البشرية 3 دورات تدريبية لمختلف منتسبي الوحدات الإدارية والفنية، المنضوية تحت مظلة المجلس الأعلى للقضاء، حيث عقدت الدورة الأولى بالمحكمة المدنية، يوم الأحد 5 يناير 2025، تحت عنوان «تبسيط العمليات وإجراءات العمل والأرشفة والمراسلات الإلكترونية»، فيما عقدت الثانية في 12 يناير،



تكريم موظفي العلاقات العامة والاتصال

كرمت السيدة حصة المهدي، مدير إدارة العلاقات العامة والاتصال، والسيد علي الكبيسي، رئيس قسم العلاقات العامة، مجموعة من موظفي الإدارة، ومن بينهم: السيدة مزنة الشمري، والسيدة نورة الملا، والسيدة سارة المهدي، والسيد معاذ محمد، والسيد غسان الرشاح، والسيد عبد الحميد أحمد والسيد أحمد مشاهد.





المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar

توفر إدارة الإحصاءات القضائية كافة البيانات حول عمل المحاكم



عبر البريد الإلكتروني التالي:

statistics@sjc.gov.qa

- ◆ سيتم الرد بغضون 1 - 5 أيام.
- ◆ مع مراعاة تحديد بيانات الطلب بدقة.
- ◆ توجيه نسخة للمسؤول المباشر.



المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar

سلطة قضائية مستقلة، معززة لسيادة القانون، وضامنة للعدالة الناجزة.

نتطلع إلى مشاركاتكم ومساهماتكم



 **16007**
مركز الاتصال الموحد